

Second study

Sunday, March 11, 2018

2:52 PM

(1) أحداث الاثنين الدامي الأسباب ، الآثار والوقاية بالتركيز على ولاية الخرطوم 2005م

بهدف الدراسة والتحليل والبحث عن الأسباب و دواعي أحداث الاثنين الأول من أغسطس التي أعقبت الإعلان عن الحادث الذي أودى بحياة النائب الأول السابق لرئيس الجمهورية و رئيس الحركة الشعبية الدكتور جون قرنق دي مابور وبغرض الحفاظ على السلام والاستقرار الاجتماعي بالبلاد صدر قرار وزاري بتكوين لجنة ضمت نخبة مستقلة مختارة من علماء و خبراء في الإدارة، والأمن، والشؤون الإستراتيجية ، والعسكرية والشرطية، و الإعلام لإعداد دراسة حول تداعيات الأحداث التي أعقبت وفاة النائب الأول السابق لرئيس الجمهورية الدكتور جون قرنق وذلك وفق اختصاصات محددة تمثلت في :
دواعي الأحداث والعوامل التي أدت إلى اندلاعها وتفاقمها ، الآثار السلبية المترتبة على تلك الأحداث وكيفية معالجتها ، كيفية الاستفادة من تجربة الأحداث وما بعدها ، الضمانات والتحوطات التي يجب توفرها دون تكرار مثل هذه الأحداث و مسئولية الدولة والمجتمع والدور الذي يجب أن تؤديه قبل وبعد الأحداث.

استمعت اللجنة لمسئولي الاجهزة الامنية والشرطية والعسكرية ومسئولي ولاية الخرطوم لتقف على حقيقة بطء ردة فعل الاجهزة لأحداث كان يتوقع حدوثها من اناس عاديين لا علاقة لهم بالدراسات او الخبرات الامنية او الشرطية او العسكرية.

كما إستعرضت اللجنة أيضا دراسات أمنية و عسكرية أعدت في وقت سابق من بعض مسئولي القطاع الأمني العسكري و الشرطي، و بعض الباحثين من الأكاديميين المهمين بهذا النوع من الدراسات. وبعد أن فحصت اللجنة الأمر من كل جوانبه، استطاعت أن تضع أصابعها على المخاطر والمهددات الأمنية والاجتماعية والإقتصادية والسياسية وكذلك المعوقات القانونية، والفنية ، و المادية التي أدت إلى مثل ما حدث والذي اعتبره الناس و المراقبون للأحداث قصورا و بطأً في ردة الفعل و التدخل، مما سيجده المطلاع داخل تقرير هذه اللجنة.

لم تعتمد اللجنة أيضا في بحثها عن الحقائق على التقارير الرسمية للدولة و إن أخذت ببعضها في الإعتبار، و لم تأخذ بأي معلومة مأخذ الجد إلا إذا تأكدت للجنة من أكثر من مصدر على أن يكون أحد هذه المصادر مصدرا محايدا بالكامل.

حرصت اللجنة في تقصيها للحقائق أن تبقى مصادرها في سرية تامة ، خاصة مصادر الإستبيان ، بل أن بعضها بقي سرا على بعض أعضاء اللجنة ممن لم يشتركوا بصورة مباشرة في جمع بيانات الإستبيان حرصا على حماية المصادر و الوصول للحقيقة المجردة التي ربما تعين الناس في إستخلاص الدروس

المستفادة من هذه التجربة المرة.

و حتى يأخذ التقرير اللمة القومية المطلوبة لم تهمل اللجنة آراء قادة القوى السياسية تلك التي أدانت الحوادث و تلك التي أشارت إليها أصابع الإتهام بالضلوع في إشعال الفتنة ، وأستهدت اللجنة من الإفادات التي حصلت عليها في الغوص الأعمق وراء الحوادث أو إعادة صياغة المنهج البحثي ليغطي جوانب غابت على أعضاء اللجنة في الأيام و الأسابيع الأولى لعمل اللجنة.

و لقد رأى فريق العمل أن يقدم تقريره المسهب كما هو أمام مجلس الوزراء الموقر و ذلك لأن الموضوع الذي عهد للجنة بغرض الدراسة والمعالجة لجد خطير ويشكل هاجسا مورقاً لكل مواطن حادب علي مصلحة الوطن وامنه وسلامته ويمثل اخطر مشكلة تواجه البلاد. و لقد بذلت اللجنة جهداً عظيماً من اجل عرض هذه المشكلة والغوص في أعماقها وتبيان كيفية معالجتها وأحتواء أزماتها. و هكذا تأتي أهمية هذا التقرير الذي اتخذت له اللجنة عنوان " الأثنين الدامي" و لكن تسهيلا للأطلاع رات اللجنة تقديم خيارين آخرين لتيسير الأمر على صانعي القرار هما:- ملخص تنفيذي يفي بأغراض السياسة العليا دون التفاصيل. و ملخص إيضاحي Point Presentation Power بغرض التقديم الجماعي لمجالس إتخاذ القرار.

كان الاهتمام بتركيز الدراسة والتقييم على الاحداث التي وقعت في مدينة الخرطوم رغم ان احداث الاثنين شملت مدنا اخرى من مدن الشمال والجنوب فالسبب الرئيسي هو ان تركيز الاحداث كان في مدينة الخرطوم (العاصمة القومية) وبهذا التركيز ارادت اللجنة ان تلفت الانظار لاهمية هذه المدينة التي افرزت لها اتفاقية السلام فصلا كاملا.

تتبع تقرير الدراسة المنهج العلمي والتحليلي المستند الى المعلومات الميدانية والمقابلات المباشرة مع الفئات المستهدفة بالاستطلاع اضافة الى الاحصاءات المدونة والبيانات المستنبطة من التقارير الرسمية للدولة ومع التزود براء القادة والمفكرين كما استفادت اللجنة في اعدادها لهذا التقرير من المعلومات والبيانات الواردة في دراسات سابقة اهتمت بدراسة المشكلات التي تعيق انطلاق المدن والتحديات التي تواجه الحكومات المحلية والمركزية في سبيل معالجة هذه المشكلات وخاصة القضايا المتصلة بالنازحين وكيفية مقابلة احتياجاتهم واستيعابهم في المجتمع المضيف لهم ولقد ركزت المسوحات الميدانية على معسكرات النازحين ومواقع تجمعاتهم الا انهم كانوا الاكثر اندفاعا في تأجيج مسرح الاحداث واحداث الفوضى التي عمت جميع اركان العاصمة القومية.

وقد ركز التقرير على تشخيص الاوضاع الراهنة للخرطوم وابرار مختلف جوانب القصور التي مهدت لاحداث الاثنين الدامية وسلط الضوء على اداء الدولة قبل واثناء الاحداث وابان الفجوات التي زاد اتساعها بين المثال والواقع المعاش. ولقد اهتم التقرير بعكس راي المجتمع على اختلاف مشاربيهم وتعدد الوانهم وتباين افكارهم.

جاءت الدراسة في (176) صفحة اشتملت على احد عشر باباً حيث يتناول الباب الأول ظاهرة النمو

الحضري المتسارع التي تجتاح جميع الدول النامية وما يصاحب هذه الظاهرة من إتساع لمظلة الفقر في المدن و المراكز الحضرية.

الباب الثاني : يبين بعض جوانب الاوضاع التي كانت سائدة قبل الاحداث في الخرطوم بأبعادها السياسية و الإدارية و الإجتماعية و الإقتصادية.

الباب الثالث : يعرض وقائع احداث الاثنين الدامي والتعامل الرسمي مع هذه الأحداث و طبيعة التعامل الرسمي وردود الفعل وسط القوي السياسية .

الباب الرابع : يعدد الأسباب المباشرة و المتراكمة للأحداث والعوامل التي أدت الي تفاقهما والعبر الذي يمكن استخلاصها مما حدث .

الباب الخامس : يعرض رأي المجتمع في أحداث الاثنين بقاء رسمية و بقاء لاتجاهات الراي العام من خلال الاستطلاعات المباشرة .

الباب السادس : يوضح الاثار السالبة والدورس المستفادة من الاحداث .

الباب السابع : يبرز اوجه القصور وطبيعة المخاطر الماثلة التي تواجه العاصمة القومية.

الباب الثامن : يقدم التصور المستقبلي للوقاية من مسببات الاخلال بالامن ويعرض رؤي مختلفة وعملية لترقية الانسان و من ثم تحقيق التسوية السياسية والاقتصادية والاجتماعية العادلة التي تلبى تطلعات الامة السودانية والحصول علي السلام المستدام بين اقاليم السودان المختلفة كما يقدم تصورا لاعداد الاجهزة الامنية للتعامل مع مثل هذه الاحداث.

اما الأبواب التاسع والعاشر والحادي عشر تقدم مقترحات عملية لبناء اجهزة الدولة في مجال درء وادارة الازمات والتخطيط الشامل وادارة الحوار والوفاء بمتطلبات السلام والوحدة الوطنية .

قدمت الدراسة في توصياتها مقترحات حول المعالجات السياسية والإدارية والتشريعية من ابرزها:-

- (1) تكثيف العمل السياسي الإيجابي و الإجماعي الإيجابي بالاطراف ومعسكرات النازحين .
- (2) مكافحة ومنع السكن العشوائي داخل المخطط وبتشريعات قوية وصارمة يحدد فيها مسؤوليات أصحاب القطع السكنية و أصحاب البنايات - وحصص وجود النازحين فقط في المعسكرات مع إعادة تخطيطها .
- (3) إنشاء أسواق فرعية بكل أحياء ومدن و لاية الخرطوم مع إلغاء نظام الرخص المؤقتة و الأسواق المؤقتة والمتنقلة ومنع ممارسة العمل التجاري في أماكن مؤقتة .
- (4) إصدار تشريعات منظمة لإستخدام المهن المؤقتة مع توضيح دور ومسؤوليات الشرطة و أصحاب العمل.
- (5) تفرغ أواسط مدن الولاية وتوزيع مواقف المواصلات و إجراء المعالجات المرورية و إعادة التخطيط - ونقل الأنشطة التجارية .

- (6) إعادة توزيع بعض الكليات الجامعية و إبعادها من وسط الخرطوم - وإصدار لوائح موحدة للمناشط الطلابية - مع إجراء معالجات للمشاكل الأكاديمية و الإدارية و الخدمية بالجامعات .
- (7) وضع برامج لتأهيل و تقويم المنشردين و المعتوهين و اللقطاء و المتسولين - مع رفع قدرات دور الرعاية الإجتماعية .
- (8) تنظيم حملات مستديمة لحصر و ترحيل الأجانب غير الشرعيين و توفير الإمكانيات اللازمة لذلك - مع التشديد في إجراءات حصولهم علي سكن و عمل .

فريق إعداد الدراسة:

1. السيد/ د. شرف الدين إبراهيم بانقا.
2. السيد/ د. محمد عبد الله النقراي.
3. السيد/ د. مضوي الترابي.
4. المهندس/ عثمان ميرغني.
5. الأستاذ/ جيمس مبيور جاتكوث.
6. اللواء شرطة/ د. العادل عاجب.